بتاريخ ٢٢ / ٧ / ٢٠١٧

بسم الله الرحمن الرحيم

تفريغ الدرس [الثلاثين] من شرح [ألفية بن مالك] بأكاديمية:

بينات

❊ للشيخ/ ناصر بن حمدان الجهني [حفظه الله] ❊

الحمد لله رب العالمين، ونصلي ونسلم على رسولنا الأمين، عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

اللهم علمنا ما ينفعنا، وانفعنا بما علمتنا يا أرحم الراحمين

- شرعنا في الأسبوع الماضي في باب النائب عن الفاعل، وتحدث المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن المفعول به ينوب عن الفاعل فيما له، أي ما كان للفاعل من أحكام (الرفع – عدم الحذف – وجوب التأثير ..) ونحو ذلك مما يختص بالفاعل، وقال مثالا على ذلك: «كَنِيْلَ خَيْرُ نَائِلِ» فإن «خَيْرُ» مفعول به، لكنه لما ناب عن الفاعل رُفِع.
- ثم بين المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن القاعدة: الفعل عندما يكون نائبا للفاعل فإنه يضم أوله، قال: «فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُمَنْ».
- ثم بين أن ما قبل الآخر يكسر أحيانًا ويفتح أحيانًا، يكسر مع الفعل الماضي، ويفتح مع الفعل المضارع، وضرب مثالاً للماضي: «كَوُصِلْ»، وضرب مثالا للمضارع: «يُنْتَحَى».

ثم استمر المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب قائلا:

٢٤٥- وَالْثَّانِيَ التَّالِي تَـا الْمَطَاوعَـهْ   كَالأَوَّلِ اجْعَلْـهُ بِـلاَ مُنَازَعَـهْ

- أحيانا يكون مع الفعل حرف التاء (تدحرج) مثلا، فإذا أردت أن تجعله فعلا مبنيًا للمفعول، أي يكون معه نائب فاعل فتقول: (تُدُحْرِج) فتضم أول الفعل وتضم هذه التاء الزائدة، و(تُقُدِّم) كذلك.
- وهنا قال: « تَـا الْمَطَاوعَـهْ» والمقصود بها: القابلة للتأثير مثل: (علَّمْتُه فتعَلَّم – فَهَّمته فتفَهَّم)، وذكرها على سبيل المثال، وإلا أحيانا الفعل تكون فيه التاء مثل: (تكَبَّر – تخَيَّر) ولا يشترط أن تكون تاء المطاوعة، فالفعل إذا جاءت أوله تاء زائدة فإنها تضم مع أول الفعل.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٢٤٦- وَثَالِثَ الَّذِي بِهَمْزِ الْوَصْلِ   كَالأَوَّلِ اجْعَلَنَّـهُ كَـ(اسْتُحْلِي)

- **يعني**: إذا كان الفعل مبدوءًا بهمز الوصل فإنك تضم الأول والثالث (انطَلَقَ) مثلا، تقول: (انطُلِقَ)، فهنا الفعل يضم أوله ويضم ثالثه كما قال هنا: «**وَثَالِثَ الَّذِي بِهَمْزِ الْوَصْلِ**» فبدأ بهمز الوصل «**كَالأَوَّلِ اجْعَلَنَّهُ كَاسْتُحْلِي**» الفعل (اسْتَحْلَى) نجعل الثالث -وهو حرف التاء- مضمومًا كالأول، تقول: (انطُلِق) و(استُحْلِيَ) و(اقْتُدِرَ).

ثم قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٤٧- وَاكْسِرْ أَوَ اشْمِمْ فَا ثُلَاثِيٍّ أُعِلّ   عَيْنًا وَضَمٌّ جَا كَـ(بُوعَ) فَاحْتُمِلْ

- **يعني**: إذا كان الفعل المبني للمفعول ثلاثيًا ومُعَّلَّ العين أي وسطه حرف علة (قام – قال – باع) فإذا أردنا أن نصيغه فعلا مبنيًا للمفعول بحيث يكون معه نائب فاعل، **لك فيه ثلاثة أحوال**:

١- **إخلاص الكسر** تقول: (قِيلَ الكلامُ – بِيعَ الكتابُ).

٢- **الإشمام**: فتكون الفاء محركة بين الضم والكسر، تبدأ بالضم ثم تختم بالكسر أكثر من الضم، مثال: (باع – بيع) ، (قال – قيل) استماع هذا ما يذكره أهل الاختصاص في لفظ هذه الأسماء، ويذكر المرادي في شرحه: أن يلفظ فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين إفرازًا لا شيوعًا جزء الضمة مقدم وهو الأقل يليه جزء الكسرة وهو الأكثر، ومن ثم تمحَّضت الياء ولغة الإشمام فصيحة تلي لغة الكسر في الفصاحة.

٣- **الضم**، تقول: (بُوع – قُول)، وفي الشعر:

....   **ليت شبابًا بوع فاشتريت**

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٤٨- وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ   وَمَا لِـ(بَاعَ) قَدْ يُرَى لِنَحْوِ: (حَبّ)

- هنا يبين المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ أنه إذا حصل لبس إذا أسند الفعل المعتل العين -بعد بنائه للمفعول- إلى ضمير مخاطب أو متكلم فإما أن يكون الفعل واويًا أو ياءيًا، فالواوي مثل: (قال) من القَوْل، (سام) من السَّوْم، واليائي مثل: (باع) من البَيْع، **فإن كان واويًا** -عند المصنف- وجب كسر الفاء أو الإشمام حتى لا يحصل لبس في الفعل إذا كان للفاعل، فمثلا (سام) تقول: (سِمْت – سمت) استماع ولا تقول: (سُمْتُ) فقد يلتبس بفعل

الفاعل فإما الكسر أو الإشمام، **وإن كان في الياء** تعكس مثل: (باع) تأتي بالضم والإشمام فتقول: (بُعْتُ) أو بالإشمام.

«وَمَا لِـ(بَاعَ) قَدْ يُرَى لِنَحْوِ: (حَبّ)»: يعني إذا كان الفعل مضاعفًا (حَبَّ – عَدَّ – رَدَّ) فهنا كذلك الفاء فيها لك فيها الأوجه الثلاثة: الضم والكسر والإشمام.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٢٤٩- وَمَا لِفَا (بَاعَ) لِمَا الْعَيْنُ تَلِي فِي (اخْتَارَ) وَ(انْقَادَ) وَشِبْهٍ يَنْجَلِي

- أيضا هنا يبين المؤلف أنه كذلك إذا جيء بالمبني للمفعول في هذه الأفعال (اختار) و(انقاد) التي هي على وزن (افْتَعَل) و(انْفَعَل) فإن الحرف الذي تليه العين لك فيه الأوجه الثلاثة، ولهذا قال: « وَمَا لِفَا بَاعَ» أي التي فيها الأوجه الثلاثة مثل (باع)، مثلا: (اختار) على وزن (افتعل) تقول فيها: (اخْتِير – اخْتُورَ – اختير) وتقول في (قاد): (قِيدَ – قُود – قيد) استماع ومثل ذلك.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٢٥٠- وقابِلٌ مِن ظَرفٍ او مِن مَصدَرِ أو حَـرفِ جَـرٍّ بِنِيابَـةٍ حَـرِي

- هنا يبين المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الذي ينوب عن الفاعل ليس فقط هو المفعول به، وإنما يأتي أيضا نائبًا عن الفاعل الظرف والمصدر والجار والمجرور، **بشرط**: أن يكون قابلا أي يصلح هذا الظرف ويصلح هذا المصدر ويصلح حرف الجر أن يقوم مقام الفاعل، فإن كان ذلك ناب عن الفاعل، تقول: (ضُرِبَ ضَرْبٌ).

- فإذا كان المصدر يلزم حالة واحدة مثل: (معاذ الله) ولا يتصرف هذا المصدر فلا يجوز أن يكون نائب فاعل، والظرف كذلك إذا كان يلزم النصب على الظرفية فلا يجوز، مثل: (سَحَر)، فلا تقول: (جُلِس سَحَرٌ)، وهكذا الجار والمجرور لابد أن يكون فيه فائدة، أما لو قلت: (سِيرَ وقتٌ) فلا فائدة فيه ولا يصح، ولا بد في الجار والمجرور كذلك من فائدة، فلا يصح: (جُلِس في دارٍ – جُلِس في منزلٍ)، لكن لو قلت: (سِيرَ يوم الجمعة) فهذا ظرف قابل، أو (مُرَّ بزيدٍ) فهو قابل، و(ضُرِبَ ضَرْبٌ شديد) ويستقيم أن يكون نائب فاعل.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٢٥١- ولا ينوبُ بعضُ هَذِي إن وُجِدْ   في اللفظِ مَفعولٌ بِهِ وقَد يَرِدْ

- يقول هنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إنه إذا وجد المفعول به وظرف ومصدر وجار ومجرور أو أحد هذه الثلاثة فإن المفعول به هو الذي يكون نائب فاعل، ولا يستقيم أن تجعل غيره نائب فاعل، فلو قلت: (ضُرِبَ زيدٌ ضَرْبٌ شديد يَوْمَ الجمعةِ بِالساحة) فهنا لا يستقيم أن تجعل أحد هذه الثلاثة نائب عن (زيد)، ولا تقول: (ضرب زيداً ضربٌ) على أن المصدر هو نائب الفاعل، أو (يوم الجمعة) أو (بالساحة)، فإذا وجد المفعول به فلا ينوب غيره عنه.

«وقَد يَرِدْ»: وهناك بعض النحاة يرى جواز ذلك، وبعضهم يجعل له شروطًا في ذلك.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٢٥٢- وباتّفاقٍ قَد ينوبُ الثَّانِ مِن   بابِ (كَسا) فيما التِباسُهُ أُمِن
٢٥٣- في بابِ (ظَنَّ) و(أَرَى) المَنعُ اشتَهَر   ولا أرى مَنعًا إذا القَصدُ ظَهَر

- **هنا في هذين البيتين بابان**: باب (كسى وأعطى) وباب (ظَنَّ)، **والفرق بينهما**: أن (كسا) وأخواتها (أعطى وسأل ..) تنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً، وأما (ظن) وأخواتها تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر.

- مثلا: (أعطى زيدٌ عمروًا كتابًا) المفعول الأول (عمروًا) والثاني (كتابا) فلا يصح أن تقول: (عمروٌ كتابٌ) لأنها تدخل على مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، بخلاف (ظن) وأخواتها، تقول: (ظننتُ زيدًا قائمًا) يصح أن تقول: (زيدٌ قائمٌ) مبتدأ وخبر.

- **المقصود**: أن المؤلف بدأ في باب (كسا) و(سأل) فإذا كان الفعل من هذا الباب فإن الأصل أن نائب الفاعل يكون الأول مثل: (أعطى زيدٌ عمروًا درهمًا) فإذا أردنا أن نأتي بنائب الفاعل نقول: (أُعْطِي عمروٌ درهمًا) فنجعل المفعول الأول هو نائب الفاعل، ويجوز في هذا الباب أن تجعل الثاني هو نائب الفاعل فتقول: (أُعطيَ عمروًا درهمٌ) فسواء جعلت نائب الفاعل المفعول الأول أو المفعول الثاني فهذا جائز ولا بأس، قال: «وباتّفاقٍ» ولكنه اشترط شرطًا وهو: «فيما التِباسُهُ أُمِن» فمثلا: (أعطى زيدٌ عمروًا خالدًا) هنا لو أردت حذف الفاعل تقول (أعطي عمروٌ خالدًا)لا يستقيم فلا تمييز للمعطي من المعطى فإنه يتعين أن يكون نائب الفاعل هو الأول.

- أما في (ظن) وأخواتها فالمؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: «**في بابِ (ظَنَّ) و(أَرَى) المَنعُ اشتَهَر**» يعني أن تجعل المفعول الثاني هو نائب الفاعل.

«**ولا أرى مَنعًا إذا القَصدُ ظَهَر**»: هنا المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ له رأي: عند النحاة باب (ظن) وأخواتها يمنعون فيه أن يكون المفعول الثاني هو نائب الفاعل، فمثلا: (ظننت زيدًا قائمًا) الأصل أن تقول: (ظُنَّ زيدٌ قائمًا) ولا يصح أن تقول: (ظُنَّ زيدًا قائمٌ) فمنع النحاة في هذا الباب أن يكون المفعول الثاني نائب فاعل، وإنما يكون المفعول الأول هو نائب الفاعل، كذلك لو قلت: (أُعْلِم زيدٌ فرسَك مُسْرَجًا) ثلاثة مفاعيل، فالمفعول الأول (زيد) فلا تقول: (أعلم زيدًا فرسُك مسرجًا) لأن النحاة يمنعون ذلك ، وإنما تجعل نائب الفاعل هو المفعول الأول.

لكن المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أشار إلى أنه إذا لم يكن هناك لبس فيستقيم الكلام، (ظُنَّ زيدًا قائمٌ) ما فيه لبس، و(أُعْلِم زيدًا فرسُك مسرجًا) ما فيه لبس، وبالتالي يقول المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إنه لا بأس من جعل المفعول الثاني هو نائب الفاعل، أما لو حصل لبسٌ تعين إقامة الأول، فـ(ظَنَّ زيدٌ عمروًا خالدًا) لا يصح أن تقول: (ظُنَّ زيدًا خالدٌ)، وإنما (ظُنَّ زيدٌ خالدًا) ويتعين أن يكون الأول هو نائب الفاعل، كذلك لا يستقيم أن تقول: (أُعْلِم زيدًا عمروٌ منطلقًا) فهنا يوجد لبس، ويتعين أن تجعل المفعول الأول هو نائب الفاعل، تقول: (أُعْلِم زيدٌ عمروًا منطلقًا).

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٢٥٤- وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا بِالْرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا

- **يعني**: المفاعل التي ذكرت فقط ترفع نائب الفاعل، أما ما سواه يبقى على النصب، تقول: (ظُنَّ زيدٌ قائمًا)، فنائب الفاعل (زيدٌ) فقط هو الذي يرفع، وتبقى البقية على النصب، كذلك: (أُعْلِمَ زيدٌ عمروًا منطلقًا) كلها تبقى على النصب.

❋ وبهذا فرغ المؤلف رحمه الله من هذا الدرس الجميل في نائب الفاعل ❋

نسأل الله -عز وجل- أن يفتح علينا جميعا بالعلم النافع وأن يبارك في أقوالنا وأوقاتنا

والحمد لله رب العالمين